دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسات فى الأمن القومى
المصدر:	دراسات في الاقتصاد والتجارة
الناشر:	جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد - مكتب البحوث
المؤلف الرئيسي:	مسعود، عبدالله
المجلد/العدد:	مج21, ع1,2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الصفحات:	42 - 75
رقم MD:	841224
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، الأمن القومى، العلاقات الدولية، الأمن القومى العربى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/841224

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دراسات في الأمن القومي

د. عبدالله مسعود *

مقدمة:

يعتبر الأمن القومي أهم مرتكزات السياسة الخارجية لأية دولة ، وهو أهم موضوعات العلاقات الدولية في حالتي التعاون أو الصراع ، كما يعتبر الأمن القومي والمصلحة القومية أساسا للعمل السياسي ، حيث تتحدد أهداف السياسة الخارجية لأية دولة صغيرة أو كبيرة ، حسب إدراكها لمفهومي الأمن القومي والمصلحة القومية .

وتتطلب دراسة الأمن القومي، توضيح مفاهيم متعددة مرتبطة به ، خصوصاً أن هذا المفهوم يعتبر حديثا فى دراسات العلاقات الدولية ، فلم تتناوله الدراسات الغربية إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان لا يتعدى الجانب العسكري إلى أن جاءت المدرسة الاقتصادية للأمن القومي على يد روبرت ماكنمار في كتابه الشهير جوهر الأمن (The Essence of Security) فتحرر الأمن القومي من النظرة الضيقة التي كانت تميزه فى السابق .

ولهذا سوف يتناول هذا البحث الأمن القومي كمفهوم عام ، ثم توضيح جوانبه المتعددة وأهم عناصره التي تشكل أساسا لتحقيق الأمن لأية دولة ، ليكون ذلك منطلقا لسلسلة دراسات في العلاقات الدولية للأمن القومي العربي ، ثم المتغيرات العربية والدولية المؤثرة في هذا الأمن ، وهي موضوعات أهملت كثيرا في دراسات العلاقات الدولية في الوطن العربي .

أولا : مفهوم الأمن القومي :

بتطور الإنسان وتكوينه للجماعات والقبائل والمجتمعات ، بدأت تتضح الحاجة لوضع إجراءات وقواعد متفق عليها للحفاظ على أمن الأفراد والمجتمعات وممتلكاتهم ، وتنظيم العلاقات بينهم ، فظهر بذلك المفهوم الإجرائي للأمن ، وبدأ جهد منظم لممارسة المراقبة الاجتماعية لسلوك حركة الأفراد ، ومن ثم توجيههم وإرشادهم ، ثم تحذيرهم ومعاقبتهم في نفس الوقت الذي يتكاتف فيه هؤلاء الأفراد بشكل منظم لمواجهة أي خطر خارجي ، بحيث أصبحت هذه المهمة من المهام المتطورة بتطور الإنسان عبر التاريخ ، فانتقلت هذه الوظيفة من الفرد إلى الجماعة، ثم إلى القبيلة التي كانت تنظم صفوفها لمواجهة أية اعتداءات من القبائل الأخرى ، كل ذلك من أجل المحافظة على كيان الفرد والمجتمع ، ومنع حدوث تغيير سلبي شديد في الحياة ، يؤدي إلى القتل أو التدمير أو الإتلاف ، وبالتالي إلى تدهور شديد في أمن الفرد والمجتمع ،

---

* قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس

وبـــتطور المجـــتمعات أصبحت الدولة مسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها في الداخل والخارج .

وأستمر مفهوم الأمن لا يتعدى مواجهة الأخطار التى تتعرض لها الدولة بصفة مباشرة، خصوصـــاً الغـــزو العسكري ، حتى ظهور الدولة القومية ، فاتسع نشاط الدولة ليشمل نواحـــي مـــتعددة أخـــرى ، في البيئة الداخلية ، والبيئة الخارجية ، فظهرت تبعاً لذلك مفاهيم جديدة للأمن ، من ضمنها مفهوم الأمن القومي . [1] ليتطور هذا المفهوم تطوراً ســـريعاً فـــي بعـــض المجتمعات ، خصوصاً المجتمعات الغربية ، بالرغم من اعتباره مصـــطلحاً حديـــثاً نســـبياً ، فاتضحت معالمه وحدوده في تلك المجتمعات ، خصوصاً الولايات المتحدة ، وأوربا ، بينما لا يزال يشوبه الغموض ، وتتعدد مفاهيمه وتعريفاته في الدول النامية ، ومن بينها الدول العربية .

1- مفهوم الأمن القومي فى الفكر الغربي :

كـــان للاهتمام الذى أولته الحكومات الأمريكية المتعاقبة لمسألة الأمن القومي الأمريكي ، أثر كبير فى إثراء الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع ، حتى أصـــبح يشـــكل علمـــاً مستقلاً ، يعنى بحماية مواطني الدولة وحدودها ضد أي هجوم خارجي. واستمر هذا المفهوم لا يتعدى الجانب العسكري، حتى بتوسع مفهوم المصلحة القومـــية فـــي الفكـــر الأمريكـــي والغربـــي بصفة عامة ، ليهتم بالنواحي الاقتصادية والسياســـية، ومـــا يشكل تهديدا للأركان والمبادئ الأساسية للدولة ، رغم اعتباره لدى الكثـــير مـــن المفكريـــن ، مفهوماً يشوبه الغموض، ويركز على تحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية الخارجية ، من خلال بناء قوة ذاتية عسكرية. [2]

ويـــتفق أكـــثر الـــبحاث علـــى أن الأمن القومي كمصطلح علمي ، ظهر جلياً وأصـــبح يستخدم منذ الحرب العالمية الثانية ، وأنه يعني أشياء كثيرة لشعوب مختلفة، مـــثل الحماية العضوية لكيان الدولة وأنماط سلوكها وقيمها وشؤونها الاقتصادية أي أنه مفهـــوم أعـــم وأشـــمل من الحماية المادية ، التى يركز عليها بعض المفكرين ، الذين لايـــرون فـــي الأمن القومي إلا الجانب العسكري ، والحقيقة انه يشمل حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية والقيم التى يسبب فقدانها تهديداً لقيم الدولة وبقائها[3]

---

(1) see kenneth twitchett , editor , international secourity (oxford university press , london 1971 page 2-4)

(2) Edward E. Azar and C.In moon (National security in the third world center for international development & conflict mangement , university of maryland , 1988 P. 2-8)

(3) mos . A . Jordan and William J . Taylor Jr 9 American National security Revised ed , John Hopkins University press 1984

ومـــع تطور مفهوم المصلحة القومية ، ليشمل زيادة الثراء الاقتصادي ، ارتبط الأمـــن القومـــي فـــي المفهـــوم الغربي بالتنمية الاقتصادية ، وظهرت بذلك المدرسة الاقتصـــادية في كتابات عدد من الكتاب الغربيين في مقدمتهم روبرت ماكنمار ، الذي ربـــط الأمـــن بالتنمية ، ورأى إن المشكلة العسكرية ، ليست إلا وجهاً سطحياً لمشكلة الأمـــن ، لأن التنمية هي الحقيقة الأساسية للأمن ، وكلما تقدمت ونجحت التنمية تحقق الأمـــن [4]. استمرت هذه النظرة للأمن تسيطر على أغلب المفكرين ، وتتطور لتشمل مجـــالات أخـــرى فـــي نفـــس السياق ، لتعطي لمفهوم الأمن شمولية أكثر في محاولة للوصـــول إلـــى نظـــرية يمكـــن بواسطتها تفسير العوامل المهددة لاستقرار العديد من المجـــتمعات ، حـــتى لـــو لم تتعرض لأية اعتداءات خارجية ، خصوصاً نظرة هؤلاء المفكريـــن الغربييـــن إلي مأتعانيه الدول النامية ، من عدم الاستقرار ، الذي يرجع في أساسه إلى الظلم الاجتماعي ، وفشل الأنماط التنموية في تلك الدول .

وفـــي نفـــس الوقت استمر الفكر الغربي ، من خلال مفكرين وكتاب وبحاث آخرين ، ويـــرى إن الحروب وحدها هي التى تهدد الأمن القومي ، ولا يتحقق هذا الأمن إلا من خـــلال الأحـــلاف ، والتحالفات العسكرية ، وإن الاعتماد على الكثير من الأفكار غير الواضحة ، لن يوصلنا إلى فهم حقيقي لمشكلة الأمن القومي [5]

وبعـــد نهايـــة الحـــرب الباردة ، والتغيرات التى حدثت في العلاقات الدولية ، ظهـــرت موجـــة جديدة تطالب بإعادة النظر في الدراسات السابقة لقضايا الأمن ، في ضـــوء هـــذه التغـــيرات وعلى أساس بزوغ عصر أمنى جديد ، يتطلب نظرة جديدة، وأدوات جديـــدة وأفكار جديدة تتناسب مع هذه الأوضاع الجديدة ، في محاولة لتوضيح حـــدود مجـــال دراسات الأمن وآفاقه ، وإيجاد فرضيات جديدة للدراسات الأمنية ، بدلاً من النموذج السابق الذي ساد خلال نصف قرن، خصوصاً أن هناك عددا من المفكرين أمـــثال روبـــرت كاهانا ، وجوزيف ناي [6] يرون ان الأمن القومي كان نتاجاً للحرب الـــباردة ، وكـــان على رأس الكتاب الذين يطالبون بإعادة النظر في الدراسات السابقة للأمـــن نيتاسي كراوفورد ، التى ترى ضرورة إعادة النظر في تحديد النقاط المركزية للدراســـات الأمنـــية ، بعد التغيرات التى حدثت في العلاقات الدولية ، مع نهاية النظام ثنائـــي القطبية ، والتوحيد الأوربي الوشيك ، وتمزق الإمبراطورية السوفيتية ، والقوة الاقتصـــادية المـــتعاظمة فـــي اليابان ، والدور المتزايد للأمم المتحدة ، وضعف قدرة الولايات المتحدة على تحمل نفقات عمليات وقواعد عسكرية كبيرة . وفي ظل كل هذه

---

[4] Roberts macnamana , the essence of security (N – Y 1968) p . 150

[5] kenneth N walts . theory of international politics , Addission wesley publishing com pany INC , 1979 p . 166

[6] Roberto . kehana and Joseph s . Nye (power & inter dependance , little and company boston 1977 p 6

المتغـيرات ، تـرى الباحثة ضرورة تطوير الدراسات الأمنية التقليدية ، وذلك بوضع جدول أعمال جديد ، لبحوث الأمن في المستقبل ، منها إعادة تعريف الأمن ، بتوضيح العلاقـات بيـن الأمـن الاقتصادي والأمن العسكري ، والعلاقات بين البيئة والأمن ، وإعـادة تقويم السياسة الأمنية للولايات المتحدة ، (السياسة الأمنية الإقليمية ، المصالح والمخاطـر ، والـتهديدات والقدرات ، الى غير ذلك) ثم النظرية الجديدة والتى توضح الارتـباطات بيـن أنمـاط العنف المختلفة العسكرية ، والبنيوية ، والثقافية ، وتوضح الروابط بين البيئة والحرب [7].

2- مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي :

لقـد درج الفكـر العربي على الكتابة في موضوع الأمن القومي ، سواء في ربطـه بمفهـوم القـوة أو المصـلحة القومـية بصفة عامة ، أو في إهتمامه بالجانب الاجتماعـي، ثـم الجانب الاقتصادي في محاولة لإيجاد مفهوم شمولي للأمن القومي ، حيث كانت بداية اهتمام المفكرين العرب بمسألة الأمن القومي في منتصف السبعينيات، ولعل كتاب أمين هويدي الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، الذي صدر عام 1970 ، مـن أوائل الاهتمامات بمسالة الأمن القومي ، وتلى ذلك الكثير من المؤلفات والأبحـاث في هذا الخصوص . فيرى أمين هويدي أن الأمن القومي مرتبط بقوة إرادة الدولـة ، الأمـر الـذي لا يـتحقق إلا بزيادة محصلة قدراتها في مختلف المجالات ، وقدرتها على رفع الظلم الاجتماعي والفقر ، لأنهما يهددان الأمن القومي [8]. وهو بهذا يعطـي مفهومـاً شمولياً لمسألة الأمن القومي ، لأنه يرى أن الأمن لا يعتمد على القوة العسـكرية وحدها ، بل يعتمد بالقدر نفسه على تطوير نماذج ناجحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعـية ،ويعـرف الأمن بأنه:(**الإجراءات التى تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفـاظ علىكـيانها ومصـالحها فـي الحاضـر والمسـتقبل مع مراعاة المتغيرات الدولـية**) [9]. ويعرف العميد محمد عبد الكريم نافع الأمن القومي بما تتخذه الدولة من إجـراءات فـي مخـتلف المجـالات ، لتنمـية ودعم أنشطتها الرئيسية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والعسكرية ، ومنع ما يسبب عرقلة هذه الأنشطة [10].

---

[7] انظر نيتاسي كراوفورد ، دراسات الأمن ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ترجمة سعد زهران . الفكرالاستراتيجي العربي ، العدد 42 ، أكتوبر 1992 معهد الإنماء العربي ، بيروت ص ص 109 – 145

[8] انظر أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ،ط 1984 ، ص 16

[9] نفس المرجع ، ص 35

[10] عميد محمد عبد الكريم ، الأمن القومي ، القاهرة ، ط 1 ،مطبعة الشعب ،1975 ، ص 65 .

وفـــي نفـــس السياق يعرف د. علاء طاهر : الأمن القومي على أنه مجموعة التدابير والاحتياطـــيات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما ، وثرواتها وإيديولوجيتها وسياستها الخاصة بما فيها الأهداف الوطنية الممثلة لخصوصيتها القومية والحضارية [11].

ويستمر الفكر العربي في إطار تعريفاته الاجتماعية للأمن القومي ، حيث يرى د. عـــبد المنعم المشاط : أن الأمن العربي يعني قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية [12]، كما يراها متمثلة في قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة لهذا العنف ، ويحاول إبعاد الجانب العسكري عن مفهوم الأمن القومي ، كما تقدمه النظرية الغردـــية ، منـــتقداً ربـــط هذه النظرية ، للأمن القومي بوجود الدولة ، ويرى أنها لهذا السبب لم تسهم في حل معضلة الأمن في الدول النامية ليتحقق تطور اجتماعي عام في هذه الدول [13].

ويركـــز الفريق الأول محمد فوزي على أن عوامل الخطر في تحديده لمفهوم الأمـــن القومـــي ، والـــذي يتمـــثل لديه في أمن المجتمع وسلامته ، ويتحقق بإدراك الظـــروف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، وأهم المواقف التى تشكل خطراً على الوطن ، متفقاً مع النظرية الشمولية على أن الأمن القومي ليس مسألة عسكرية فحسب، بـــل قضـــية مـــتعددة الأبعـــاد والعوامـــل تختلط فيها السياسة بالاقتصاد، والجغرافيا بالعسكرية، والوضع الاجتماعي بالأمن والنظام السياسي بالاستراتيجية[14].

وبصفة عامة فإن الفكر العربي ، في نظرته لمفهوم الأمن القومي ، لا يختلف كثيراً عن النظرة الغربية لهذا المفهوم بعد ان تخلص من رؤيتها الضيقة للأمن القومي، والمتمـــثلة فـــي الجانب العسكري ، بحيث أصبح مفهوماً شاملاً يحتوي جوانب جديدة أخـــرى سياســـية واقتصادية واجتماعية ، ثم تعدى ذلك ليشمل جوانب ثقافية وإعلامية و بيئية ترتبط بأمن وسلامة البيئة ، التى يعيش فيها الإنسان وبهذا أصبح مفهوم الأمن

---

[11] د. علاء طاهر : نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 23 ، يناير 1986 ،ص 35

[12] د. عبد المنعم المشاط ، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، معهد الإنماء العربي عدد 7 ، يناير 1983 ، ص 152

[13] د. عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن العربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، عدد 54، 1983 ، ص 12-15

[14] فريق أول محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، بيروت ، درا الوحدة ، ط 2، 1983، ص 18

القومي متشعب الجوانب ويصعب الإلمام به ، بحيث أريد له أن يفسر أشياء كثيرة هي في حقيقتها عبء على هذا المفهوم ، الأمر الذي جعل الكثير من الدراسات تسعى لوضع حدود واضحة لمفهوم الأمن القومي ، حتى يتمكن البحاث من تحديد معالمه وتعيين حدوده ، منعاً لاختلاطه بموضوعات أخرى أو تداخله معها .

3- مفهوم الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي :

لا يمكن التحدث عن الاستراتيجية الإسرائيلية للأمن القومي او الفكر الإسرائيلي الذي يحدد معالم هذا الأمن دون العودة إلى المعتقدات اليهودية وبروتوكولات حكماء صهيون ومخططات الصهيونية العالمية قبل قيام إسرائيل ، ومثل هذا الأمر يحتاج إلى وقت طويل للبحث والتدقيق ولكن يمكننا المرور في عجالة على هذا البعد التاريخي ، بالإشارة إلى أننا نعلم ان اليهود يمثلون كتلة بشرية شاذة رفضت الانصهار في أية أمة ، بحجة أنهم شعب الله المختار وجنس متفوق يصل الى مرتبة الألوهية حسب اعتقادهم الزائف ، وان الرب حذرهم من مخالطة شعوب الأرض أو مصاهرتهم ، وبذلك اصبح اليهود ومنذ نشأتهم في حالة حرب مع جميع أمم الأرض إلى أن يملكوا العالم كما يقول التلمود وسيظل عداؤهم للعماليق (العرب) أبدياً [15].

وقد أرست الصهيونية أسس فلسفتها في بروتوكولاتها المشهورة ، فمثلاً البروتوكول الأول : يرى استعمال الرشوة والخديعة والخيانة والعنف قاعدة للتعامل السياسي . والبروتوكول الثاني : يرى تحويل الحرب على الصعيد الاقتصادي ، ليتحكم اليهود في شعوب الأرض والإعلام ليسيطروا على عقولهم ، وهكذا تستمر فلسفة حكماء صهيون ونظرتهم إلى العالم، ثم تأتي مخططات الصهيونية العالمية لإنشاء دولة لليهود تضم بالإضافة الى فلسطين ، شرق الأردن وجنوب لبنان والجولان وجبل الشيخ وسيناء وغرب السعودية والقسم الأكبر من العراق ومنفذاً إلى الخليج العربي[16].

وتحاول الإستراتيجية الإسرائيلية استغلال الأقليات القومية والطائفية في الوطن العربي ، بادعائها إن هناك وطناً واحداً للعرب هو الجزيرة العربية ، أما بقية البلاد التي يقيمون فيها الآن فهي أراضي احتلها العرب ، وعلى إسرائيل تقديم العون للأقليات التي هي شعوب تلك البلاد لطرد العرب منها ، خصوصاً الأكراد في العراق والدروز في سوريا والزنوج في السودان والموارنة في لبنان والأقباط في مصر بالإضافة بطبيعة الحال لشمال افريقيا بالكامل [17].

---

[15] زكي حنوش ، العرب في مواجهة إسرائيل نجحت مفاوضات السلام أم أخفقت ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 176 ، 10 . 1993 ، ص ص 40 – 42

[16] نفس المرجع ، ص ص 49 –50

[17] نفس المرجع السابق ، ص ص 50 –51

هذه هي إستراتيجية إسرائيل الأمنية تجاه الوطن العربي على المدى الطويل ، أما على المدى القصير وحسب المعطيات الدولية فإن إستراتيجيتها تتمثل في مرتكزات أساسية منها[18]:

1- التفوق العسكري لخلق حالة من الأمن داخل المجتمع الإسرائيلي ، ومنع العرب من الإقدام على الحرب لردعهم أو لتحقيق النصر عليهم إذا دخلوا في حرب معها، ثم فرض السلام بقوة في الوقت المناسب ولإغراض محلية

2- الحدود الآمنة وذلك بعد احتلالها لأرض عربية جديدة ، في حرب 67 ، أى أن الأمن لا يتحقق إلا بالأرض ، ولهذا فإسرائيل وحسب تصريحات مسئوليها لن تعيد كل الأراضي المحتلة بعد عام 1967 ، حتى لو قام اتفاق كامل للسلام، لأن الحدود الآمنة ضمان مطلق للأمن الإسرائيلي ، وهي مبرر لضم بعض الأراضي بحجة الأمن .

3- المساندة الدولية ، لأنها نشأت بمساندة دولية واستمرت برعاية دول كبرى والتزمت بضمان أمنها واستمرار وجودها ، ابتداء من إنشائها بواسطة بريطانيا ثم رعاية فرنسا لها وبعد ذلك الولايات المتحدة التي وقعت معها عددا من اتفاقيات الأمن والحماية .

وبصفة عامة فإن التصور الإسرائيلي للأمن القومي ، ومن خلال الصراع العربي الإسرائيلي ، الذي يتجاوز عمره الخمسين عاماً ، يقوم أساساً على التوسع والعدوانية والاحتلال الاستيطاني للأراضي العربية ، ورفض إسرائيل للقبول بأي مفهوم أمني يحرمها من هذه الاستراتيجية ، خصوصاً بعد توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في 20 /1981/11 ، ثم اتفاق التعاون الاستراتيجي المشترك بتاريخ 29/ 1982/11 ، والذي ينص صراحة على حماية إسرائيل ضد أية تهديدات عربية وإجراء العمليات العسكرية المشتركة ، وبيع السلاح الإسرائيلي للقوات الأمريكية ، وما تبع ذلك من إنشاء المجموعة الأمريكية الإسرائيلية السياسية والعسكرية والأمنية المشتركة التي تتولى مناقشة التهديدات التى تواجه إسرائيل[19].

وتستمر مبادئ الأمن الإسرائيلي ثابتة حتى بعد توقيع إتفاقيات السلام وتتمثل في[20] :

---

[18] عطا زهره ، فى الأمن القومي العربي ، مرجع سابق ، ص ص 173 – 177 .

[19] د. أمين ساعاتي ، الأمن العربي صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين ، مرجع سابق ، ص ص 61–62

[20] نفس المرجع ص 62

أ. التوسع الإقليمي لتحقيق إسرائيل الكبرى حسب طبيعة الموقف .
ب. امتلاك التفوق العسكري الرادع (التقليدي والنووي) .
ج. جلب أكبر عدد من يهود العالم إلى إسرائيل ، مع تفريغ الأرض من سكانها للوصول إلى دولة يهودية خالصة .
د. تحقيق تحالف مع قوة كبرى تضمن حمايتها ودعمها .
هـ العمل المستمر على إضعاف وتفتيت العرب بشكل مباشر أو غير مباشر .

وهو ما لا يتحقق إلا بقوة وقدرة عسكرية متفوقة ، بالإضافة إلى منع البلدان العربية من إمتلاك السلاح النووي ، او أي سلاح إستراتيجي ذى قدرة تدميرية شاملة . كما تركز إسرائيل باستمرار على تفوقها العلمي والتكنولوجي في المنطقة، لتصبح دولة إقليمية عظمى في سبيل الوصول إلى الشق الأول الأسطوري للأمن الإسرائيلي ، وهو إعادة تكوين إسرائيل جغرافيا مثلما في الأساطير اليهودية [21].

ومن أهم مرتكزات الأمن الإسرائيلي ، السيطرة على مصادر المياه وذلك لإنجاح الخطط الاستيطانية ، ولهذا تركز على مياه نهر الأردن (مياه اليرموك) وتحويل مياه الليطاني [22]. وتحويل جزء من مياه نهر النيل ، مروراً بصحراء سيناء وتنفيذ مشروع قناة البحرين ، وأشدها خطورة هي الأطماع الصهيونية في مياه النيل والتى كان التفكير بها منذ 1903 لنقل مياه النيل إلى سيناء ، أرض إسرائيل كما يرونها ، حيث تم عرض ذلك على الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني ، كما تقدم مهندس إسرائيلي عام 1974 بمشروع (مياه السلام) لتوسيع ترعة الإسماعيلية ، وزيادة معدل تدفق المياه لتصل إلى إسرائيل ، ولايزال هذا المشروع يناقش حتى الآن ، إضافة إلى مشروع شاؤول عام 1977 (يور) ، لنقل مياه النيل إلىإسرائيل ، متناسين الآثار السلبية لهذا المشروع على الاقتصاد المصري ، والأمن القومي العربي بصفة عامة [23].

ويتأثر الفكر الإسرائيلي في مسألة الأمن القومي ، بخصوصية الدولة الإسرائيلية وطبيعة وجودها، والمعتقدات الصهيونية وطبيعة الصراع العربي الصهيوني ، ولهذا فإن التصور الأمني الإسرائيلي متعدد الاتجاهات ويشوبه الغموض أحيانا وذلك لاستخدامه أسلوب المناورة والتدليس في علاقاته بالآخرين .

---

(21) قارن د هيثم الكيلاني الإستراتيجيات للحرب العربية الإسرائيلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، بيروت 1991، ص ص 566 – 576

(22) د. صالح زهر الدين ، مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني ، الوحدة، العدد 76 ، 1991 ص ص86 – 97

(23) جورج المصري ، حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 76 ، 1991 ، الرباط ، ص ص 58 – 73

وترى إسرائيل أن التهديدات الفعلية واسعة النطاق بالرغم من مسيرة ما يعرف بالسلام في الشرق الأوسط ، حيث طرأت أنواع جديدة من التهديدات العسكرية كالانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، والانتشار الكيميائي والبيولوجي والنووي ووسائل إيصالها الإستراتيجية ، وزيادة التهديد الداخلي للكيان الصهيوني الناتج عن ضعف التماسك الداخلي اجتماعيا ، والتى ستكون مصدراً رئيسياً لتهديد الأمن الإسرائيلي خلال المرحلة القادمة [24].

وبالرغم من أن الانتفاضة التى قام بها الشعب الفلسطيني ، وشكلها أطفال الحجارة قد أدت إلى تغيير في مفاهيم كثيرة لدى الشعب الإسرائيلي وفقاً لدراسات المفكرين الإسرائيلي أنفسهم [25]. إلا أن هذا التغيير تكتيكي أكثر منه إستراتيجي ، وفي تقرير أعده مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في مارس 1994 حول مشروع الأمن القومي والرأي العام في إسرائيل تبين أنه قرابة نصف الإسرائيليين يرون أن توقيع اتفاقيات سلام مع ترتيبات أمن ملائمة لايعني إنتهاء الصراع العربي الصهيوني[26] ، لإن الصراع سيستمر طالما بقي الوجود الصهيوني الإسرائيلي قائماً على الأرض الفلسطينية في هيئة دولة عنصرية دينية.

لذلك فان الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي يعني التوسع والتفوق والهجرة والتحالف وأخيراً تدمير وإنهاء الوجود القومي العربي لأنه نقيض للوجود العنصري الصهيوني .

وهكذا يتضح لنا أن المفاهيم العربية، والغربية، والإسرائيلية للأمن القومي قد جرت صياغتها وفقاً لمعتقدات كل طرف وفهمه للمحيط الدولي الذي يعيش فيه، واستناداً إلى موروثات عقائدية وفكرية فرضت نفسها عليه .

وهو ما ينطبق أيضا على المفاهيم الجديدة التي تحاول أن توسع دائرة الأمن القومي ، وتربطه بالأمن الدولي والمساعي الرامية للوقوف جماعياً أمام التهديدات الأمنية والتى أوردتها الأمم المتحدة في تقاريرها .

---

[24] أحمد ابراهيم محمود ، الأمن في ظل التسوية ، إتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية ، السياسة الدولية ، العدد 119 ، يناير 1995 ، ص ص 257 – 265

[25] غاليا غولان ، الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية ، الدراسات الفلسطنية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت العدد 18 ،ربيع 1994 ، ص ص 120 – 132

[26] فارن آثر أريان ، الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية ، الرأي العام ، 1994 ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 18 ، مرجع سابق ، ص ص 133 – 144

ثانياً : جوانب الأمن القومي :

لقد تطورت دراسات الأمن القومي لتشمل الكثير من الجوانب في حياة الدول ، عسكرية ، واقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية ، إلى غير ذلك ، فاتسع نطاق الأمن القومي ليشمل أغلب الجوانب الحياتية، بعد أن كانت اهتماماته تركز على الجانب العسكري وما يرتبط به من عوامل مساعدة اقتصادية، وسياسية،واجتماعية محددة وضمن إطار المجهود الحربي ليشمل موضوع الحريات والبيئة والأمراض ، مما دفع بعلماء السياسة والإستراتيجية إلى إبداء تخوفهم من أن يصبح هذا المفهوم فضفاضاً ، فكما يقال ما يفسر كل شئ هو في الواقع لا يفسر شيئاً .
لقد ساهمت المدارس المختلفة التى صاغت مفاهيم الأمن القومي في هذا التوسع، كما ساعد تعقد وتشابك عناصر الأمن في تعدد جوانبه فاصبح له جانب عسكري وجانب اقتصادي وجانب سياسي وجانب اجتماعي ليكون هناك أمن غذائي وأمن ثقافي وأمن إعلامي وأمن اجتماعي وأمن وقائي ، وتتشعب من هذه الجوانب جوانب أخرى أكثر تخصصاً في فترة الحرب الباردة ، والتى شمل التخطيط فيها أغلب مجالات الحياة ، وسعت كل دولة إلى تأمين هذه الجوانب الهامة بإجراءات أمنية معقدة ، في نفس الوقت الذي تحولت فيه النظرة لمواجهة العدو من النظرة العسكرية البحتة إلى النظرة المتعددة الأبعاد ، وزاد التسابق على التطور بوجه عام، خصوصاً في مجال التنمية والتكنولوجيا والمعلومات والإعلام، وتقدم حرب الدعاية والإعلام ونشر الإيديولوجيات ، بما فيها من قيم وسلوك، والمحاولات التى تقوم بها الدول لاختراق العدو ، للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة ومواجهة نقاط ضعفه وقوته ، أدت في مجملها إلى تعدد جوانب الأمن القومي التى يمكن إجمالها في جوانب رئيسية هي :

1. الجانب العسكري :
   ويمثله الأمن العسكري .
2. الجانب السياسي ويشمل
   الأمن السياسي .
   الأمن الوقائي .

3-الجانب الاقتصادي ويشمل :
   أ.الأمن الاقتصادي .
   ب.الأمن الغذائي .
   ج.الأمن المائي .

4-الجانب الاجتماعي :
ويمثله الأمن الاجتماعي
5-الجانب الثقافي ويشمل :
أ.الأمن الثقافي .
ب.الأمن الإعلامي .
6- الجانب البيئي :
ويمثله الأمن البيئي .

1ـ الجانب العسكري :

ويمثله الأمن العسكري :

حيث يعتبر الأمن العسكري الوجه الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي ، واستمر فترة طويلة مفهوماً معبراً أو مرادفاً للأمن القومي ، والعكس صحيح ولايزال الكثيرون يعتبرون الأمن القومي على انه القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط ، لأن الأمن العسكري فرع من الأمن القومي ، ولكنه يلعب الدور الرئيسي في تحقيقه ، فالقوات المسلحة تمثل الدرع الواقي للدولة وأهم عناصر قوتها ، وهي وسيلة الحسم في أي صراع عندما تفشل الأدوات الأخرى[27].

ولا يتحقق الأمن العسكري إلا كمحصلة لعوامل أساسية ، تظهر من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة ، فلا يكفي توفر أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة، ولا بتوفر كميات كبيرة وانواع كثيرة ومتقدمة من الأسلحة، ولكنه يتطلب وجود إستراتيجية عسكرية تنعكس لدى بعض الدول الكبرى في ثلاثة مطالب أساسية ، يتمثل المطلب الأول في الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة، مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع ويتمثل المطلب الثاني في الحاجة إلى تنسيق على مستوى عال للمخططات العسكرية ، والصناعية والتعبئة العامة المدنية ، وثالثاً الحاجة للوصول إلى كفاءة عالية في إدارة الخدمات العسكرية[28] .

وليس هناك اختلاف حول هذه المطالب بين الدول ، ولكن يحدث الاختلاف في الخطط الموضوعة بهذا الخصوص للوصول إلى أفضل أداء للقوة العسكرية تحت كافة الظروف، حيث أن الأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب إلا إذا توفرت شروط أساسية مهمة على رأسها تنظيم القوات المسلحة وتسليحها، وتدريبها، وتطويرها

---

[27] أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ط 1 1975 ص 145

[28] هاري يوشي وفريد براون وهارولد كليم ، علم اقتصاد الأمن القومي، واشنطن الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية ، ترجمة خاصة ، ط 3، 1962 ، ص 49 .

باســتمرار ورفــع روحها المعنوية ، بحيث يتم توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية، التى أعــدت مــن أجلها ، لإن توظيفها لخدمة أهداف أخرى يؤدي بها في النهاية إلى العجز عن تحقيق الأمن العسكري.

وبصفة عامة لا يتحقق الأمن العسكري ، إلا إذا توفر عدد من المعطيات بقدر معقــول ، مــن أهمها إمكانية تصنيع السلاح والقدرة على استخدامه ، بالاعتماد على الــنفس للــتخلص مــن مظاهر التبعية العسكرية ، لإن الدولة المستوردة لكل أسلحتها ومعداتها أو معظمها من دولة أوأكثر ، لايمكنها أن تحقق الأمن العسكري، لإن التبعية العسكرية تعتبر أكثر أدوات التدخل الخارجي تأثيراً و تهديداً للأمن القومي للدولة [29].

وكمــا هــو معروف فإن الأمن القومي هو مسؤلية القيادة السياسية، والأمن العســكري من مسؤولية القيادة العسكرية ، الخاضعة لإشراف وتوجيه القيادة السياسية، فــإن لم تكن القيادة السياسية مدركة لقدرات وإمكانيات قواتها العسكرية ، وليس هناك تنســيق بينها وبين القيادة العسكرية ستكون قرارتها في شؤون الحرب والقتال قرارات غــير حكيمة تؤدي إلى انهيار المؤسسة العسكرية ، وبالتالي فقدان الأمن العسكري بما يــؤدي إلــى تهديــد الأمن القومي للدولة برمته ، حيث أن العلاقة بين القيادة السياسية والقــيادة العســكرية أمــر بــالغ التعقيد في البلاد النامية ، التى تسيطر عليها القوات المســلحة. ويتم تغير السلطة بواسطتها فتكون العلاقة بين القيادتين متميزة بعدم التوازن مما يتسبب في مخاطر كثيرة تؤثر على الأمن القومي [30] .

2-الجانب السياسي :

ويشمل هذا الجانب الأمن السياسي والأمن الوقائي .

ا. الأمــن السياسي : ويعرف الأمن السياسي بأنه (الجهود المبذولة في المحافظة على أســرار الدولــة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة ، بين السلطة والشعب ، أو تشويه صورة الدولة)[31]. وهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة ، والذي يشمل الأمن العام ، حيث يعتبر التأمين الذاتي لنظام الحكم، أحد عناصر الأمن السياسي ، لإن الأمــن السياســي يوفر درجة من الاستقرار السياسي ، الذي يمثل أهم عناصر تحقــيق الأمــن القومي ، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية الأمن السياسي ، التى تتجاوز أحــياناً فــي بعض دول العالم في سبيل البقاء في السلطة أهمية الأمن القومي في تلك

---

[29]د. عصام الدين حلال ، الأمن العربي : القضية المنسية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد 52 ، يونيو 1983 ، ص 91 .

[30]أمين هويدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيرهما على التنمية الديمقراطية ، دار الشروق ، ط1، 1991 ، ص ص 96- 98 .

[31]عميد محمد عبدالكريم نافع ، الأمن القومي ، مرجع سابق ص 107 .

الـــدول ، فيصـــبح تحقيق الأمن السياسي ، عبئاً ثقيلاً على شعوب هذه الدول ، ويمكن تحديد عناصر الأمن السياسي كالتالي [32]:

1- تدابير وقواعد الأمن الخاص (حماية أسرار الدولة) .

2- الجاسوسية المضادة ومكافحتها بشتى الوسائل .

3- أمن النظام الداخلي للدولة .ويتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام .

ويمكنـــنا القـــول بأن الأمن السياسي يعني محاربة كافة الأنشطة الهدامة سواء الصـــادرة مـــن مواطني الدولة أم الناتجة عن اختراق حواجز الأمن من جهات أجنبية، ويشـــمل ذلك مكافحة التجسس ومحاربة الإشاعات ومنع الأعمال التخريبية في مختلف المجـــالات السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية، والتى تهدف الى خلق بلبلة سياسية وزعـــزعة الاســـتقرار السياســـي ، كما يشمل المحافظة على أسرار الدولة من وثائق، ومعلومات ، وخطط ، وأهداف سرية، لإن تسرب المعلومات يهدد الأمن القومي بدرجة كبيرة .

ب – الأمـــن الوقائـــي : الأمـــن الوقائي هو مجموعة التدابير التى تحقق الأمن لبعض الجوانـــب المهمـــة في الدولة ، ويشمل كافة الإجراءات والترتيبات التى تتخذها الدولة، عـــن طريق أجهزتها المختلفة المعدة لهذا الغرض لحفظ أسرارها وحماية منشآتها ضد مخابرات العدو في الداخل والخارج [33].

وتهـــدف هذه الإجراءات إلى المحافظة على كيان الدولة واستقرارها ، وهي بالتالي تعد شـــرطاً لتحقـــيق الأمن القومي ، ويعتبر الأمن الوقائي جزءاً من الأمن السياسي ولكنه يخـــتص بالعمل السلبي لهذا الأمن ، ويترك العمل الإيجابي للأمن السياسي الذي تكلف بـــه أجهزة خاصة لا يخرج نشاطها عن نطاق إقليم الدولة إلا فيما يتعلق بمنشآت الدولة خارج حدودها حيث يهدف الأمن الوقائي لتحقيق الآتي : [34]

1) التحفظ على معلومات الدولة المهمة والمرتبطة بأمنها القومي .
2) الوقاية من التخريب المادي ومقاومته .
3) الوقاية ومقاومة التخريب المعنوي بكافة أشكاله .
4) مقاومة النشاط الهدام والتآمر والتمرد .

ولتحقـــيق هـــذه الأهـــداف تجند الدولة إمكانيات كبيرة بشرية ومادية، وتضع القوانين واللوائح أوتجمد بعض قوانينها السارية ، وتعمل بما يسمى بقوانين الطوارئ والتي في الغالب تستغل لانتهاك حقوق الإنسان والتعدي على حرياته .

---

[32] نفس المرجع ، ص ص 109 – 120 .

[33] أحمد هاني ، في الجاسوسية بين الوقاية والعلاج (د.ط، د.ت ، د . م) ،ص 99 .

[34] نفس المرجع ،ص 107 .

3ـ الجانب الاقتصادي :

ا. الأمـــن الاقتصـــادي : لقـــد اســـتخدمت الدول الإمبريالية حجة المعونات العسكرية والاقتصـــادية والفنـــية للـــتغلغل والهيمنة الاستعمارية بوجه جديد تحت مفهوم (الأمن المشـــترك) ، الـــذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية واستطاعت أن تحقق بهذه الوسيلة الكثير من أهدافها [35].

ويـــتهدد الأمـــن الاقتصـــادي من خلال سياسات اقتصادية غير رشيدة تؤدي باقتصـــاد الدولـــة إلـــى حالة تخلف وتبعية ، فتجد الدولة نفسها مرتبطة باتفاقيات غير متكافئة وعلاقات مشبوهة أو معتمدة على مساعدات خارجية كالهبات والقروض ، وفي أفضـــل الظـــروف تقـــوم بتصـــدير مواد أولية (خام) إلى السوق الرأسمالية، وتبني اقتصـــادها علـــى أساس التبعية سواء في مجال الإنتاج أم التصنيع أم في مجال التبادل التجاري او في مجال الاستثمارات ونقل التكنولوجيا [36].

ولهـــذا يتطلـــب تحقـــيق الدولـــة لأمنها الاقتصادي والذي يعتبر من الركائز الأساســـية للأمـــن القومي ، أن تبني اقتصادها معتمدة على قدراتها الذاتية، والعلاقات المتكافـــئة ، وأن تعتمد على تنمية اقتصادية مستقلة ، وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجـــيا المناســـبة ، كمـــا يتطلب من الدولة المحافظة على مواردها الطبيعية من الاســـتنزاف ، وأن تستغلها استغلالاً أمثل لبناء اقتصاد قوي يخدم مصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل .

ب ــ الأمـــن الغذائي : لايقل مستوى أهمية الأمن الغذائي ، عن الجوانب السابقة للأمن القومـــي، خصوصـــاً وقـــد أصبح نقص الغذاء يهدد وجود البشرية ، وقامت الندوات والمؤتمـــرات الدولية لمناقشة هذه المعضلة وإيجاد الحلول المناسبة لها . ومما ضاعف الخطـــر فـــي هذه المشكلة ، التزايد الهائل فى عدد سكان العالم ، خصوصا فى الدول الأكثر فقرا ، وبالتالى زيادة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية .

ويتمـــثل الأمن الغذائي في قدرة الدولة على تأمين حاجتها الضرورية من الغذاء من منتجاتها ، والاحتفاظ بجزء كمخزون استراتيجي وقت الحاجة .

لقـــد اســـتخدمت الولايـــات المتحدة الأمريكية ولاتزال سلعة الغذاء كسلاح استراتيجي لتحقـــيق مـــآرب سياســـية ولبسط نفوذها على العالم وكثيراً ما هددت بقطع المعونات ووقـــف تصـــدير المواد الغذائية للدول المحتاجة إذا لم تخضع لرغباتها [37] ، ويرجع

---

[35] بن حافي . هـــ . وليامز وهارولد كليم ، اقتصاديات الأمن القومي والأمن المتبادل ، الكلية الصناعية القوات المسلحة الأمريكية ، واشنطن ، 1964 ، ص 13 ومابعدها

[36] محمد عبدالشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بيروت : دار الوحدة ،1981 ص 214

[37] د. زياد حافظ ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1976 ، ص 7

الـتفوق فـي قوة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى إلى مخزونها الغذائي الضخم وقوة إنتاجها الزراعي والحيواني .

وتعانـي الـدول النامية من ضغوطات مختلفة في سبيل حصولها على الغذاء الـلازم لحـياة أبـنائها ، بعـد ان عجزت عن توفيره ذاتياً ، ومن هنا تبدأ الضغوط الاقتصادية والسياسية لتصل الى الضغط العسكري ، الذي يؤثر بشكل مباشر في درجة استقلالها الوطني ، لانه من الصعب على أية دولة وتحت كافة الظروف الاستغناء عن الحد الأدنى من الغذاء [38].

وتضـع دول كثيرة برامج تسمى برامج الأمن الغذائي ، من أجل تحقيق أكبر قـدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية وإعداد خطط لتصنيع الغذاء وحفظه وتـرفض الاعـتماد على المساعدات الخارجية في هذا المجال ، بالرغم من حاجتها ، وذلـك مـن أجل الحفاظ على استقلالها الاقتصادي ، بتوفير حد الكفاف على الأقل في مسألة الغذاء.

إن الاعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء بالذات ، يشكل تهديداً مباشـراً للأمن القومي ، لأن هناك احتمالا لإيقاف هذه المساعدات لعدة أسباب سياسية وعسـكرية واقتصـادية ، ولهـذا يستحسن عدم الاعتماد على تلك المساعدات ، تجنباً لعواقبه الجلية [39].

والأمـن الغذائـي مسالة حيوية جداً ، لأية دولة أو أمة تسعى لتحقيق أمانيها القومـية، لأنـه يمكـن التغاضي عن متطلبات كثيرة ، إذا كان الحصول عليها يودي باسـتقلال الدولة وسيادتها ، ولكن لايمكن التغاضي عن حاجة الشعب للغذاء مهما كان الثمـن المدفـوع، لأن الأمة التي لا تستطيع توفير حاجتها من الغذاء ، تكون مهددة بمتاعب كبيرة وسط تنافس القوى العالمية [40].

ويلاحظ أن أغلب الأيديولوجيات ، تركز باهتمام على توفير الغذاء ذاتياً وعدم الاعـتماد علـى الخـارج في هذا الخصوص ، كما أن الفكر الاقتصادي يرفض بشدة الاعـتماد علـى الاسـتيراد في مسألة الغذاء ، ويربط الاستقلال الاقتصادي والسياسي بكيفية حصول الشعب على غذائه.

وكمـا هـو معروف فإن الدول المتقدمة ، تسيطر على نحو 50% من الإنتاج العالمي للغـذاء، تسـتخدمها سلاحاً سياسياً لإخضاع الشعوب ، وتقوم في نفس الوقت بتحطيم اقتصـاديات الـدول النامـية ، وأنمـاط إنتاجها الزراعي ، وتتلاعب بالعلوم وبرامج

---

[38] د. عبدالله عبدالقادر ود. عصام ابوالوفى ، مقومات الأمن الغذائي ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، البيضاء ، ليبيا 1980، ص 5 ومابعدها

[39] د. زياد حافظ ، مرجع سابق ، ص 5

[40] هاري يوشي وأخرين ، علم اقتصاد الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص 34

المســـاعدة والتنمية ، لكي تفرض سلعتها وتدمر ماعداها ، وأصبح دور السلاح الغذائي والحـــرب الـــتجارية معروفاً ، كما أصبح دور الحصار الاقتصادي أو حرب التجويع واضـــحاً للعيان في العلاقات الدولية، وإن كل الأزمات هي مسؤولية النظام العالمي ، وليســـت مســـؤولية الطبـــيعة، ومن هنا ولدت فكرة الأمن الغذائي ، لأن كارثة الجوع ونقـــص الغذاء لا يمكن ردها بجيش أو سلاح أو حصون ، وهي أشد فتكاً من أي عدو أو قـــنابل ، ولهذا فكل دولة تسعى لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي ، وفي أسوء الاحتمالات تصـــل الدولة إلى وضعية تقوم على التعادل بين قيمة ما تصدره وقيمة ما تستورده من سلع غذائية [41].

ج – الأمـــن المائي : لقد أصبح مفهوم الأمن المائي ، من أكثر مفاهيم الأمن تداولا في الآونـــة الأخيرة، نتيجة لما أسفرت عنه الدراسات المائية على مستوى العالم ، من تفاقم ظاهـــرة التصـــحر ، التي بدأت تزحف على الكثير من بلدان العالم ، وسنوات الجفاف والمجاعـــة ، الـــتى يعانـــي مـــنها العديد من المجتمعات النامية ، حيث ترجع كل هذه الأزمـــات للـــنقص المـــتزايد فـــي المياه ، ودرجة التلوث البيئي ، والذي أنعكس على صـــلاحية المياه ، بالإضافة إلى عوامل طبيعية أخرى كزيادة الملوحة ، وغور المياه، نتيجة لكثرة الاستهلاك وسوء الاستغلال ، وتعدد مصادر استخداماتها.

ويقصـــد بالأمـــن المائـــي قـــدرة الدولة أو الأمة على توفير حاجة سكانها من المياه ، للأغراض المختلفة ، سواء استهلاكية أو زراعية أو صناعية ، بتكلفة معقولة آخذة في اعتبارها احتياجات الأجيال القادمة ، بالإضافة إلى قدرتها على حماية مصادر مياهها ، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة .

ولا يتعدى مفهوم الأمن المائي إلى الأمن البحري ، أو الإقليمي ، إلا إذا كانت تشكل مصدراً من مصادر المياه العذبة ، وبها منشآت استراتيجية لتحلية المياه ، فتدخل بذلك ضمن نطاق الأمن المائي .

ويرتـــبط الأمن المائي بالأمن الغذائي ، لأن الأول ضروري للثاني ومكمل له، وكلاهمـــا أساســـي لوجود الكائن الحي ، وركيزة طاقته ، ويزيد من أهمية المياه، أنها تشـــكل قاعدة أساسية للتطور الصناعي ، والتنمية الاقتصادية ، والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري ، ولهذا فإن الأمن الغذائي والأمن المائي يشكلان ركيزتين من أركان الأمن القومي[42].

كما يعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة ، واستغلالها الاستغلال الأمثل ، بالترشيد في الشرب ، والري ، والصناعة ، وتعويضها بمصادر جديدة ، وهو

---

[41] محمد حليفة ، الأزمة الغذائية في العالم وفي الوطن العربي – عجز الطبيعة عن مسؤولية الإنسان ، الوحدة ، السنة السابعة ، العدد 84، سبتمبر 1991 ، ص ص 18 – 35 .

[42] المختار مطيع ، ارتباط الأمن الغذائي في الوطن العربي، الوحدة ، العدد 27 ، يناير 1991 ، ص ص 13 - 22

لايقـــل أهمية عن سواه ، بل يرى البعض أن الأمن المائي أهم من الأمن الغذائي ، لانه أساســـه ، كما يمكن للإنسان أن يحقق المزيد من الغذاء، بطرق صناعية مختلفة ، بينما زيادة المصادر المائية العذبة محدودة [43].

واســـتغلال مجـــاري المياه المتوفرة لدى دولة ما ليس بتلك السهولة والحرية، خصوصـــاً إذا كانت قادمة من دولة أخرى ، أو متجهة إلى دولة أو دول أخرى ، لان المساس بهذه الموارد يهدد أمن تلك الدول ، ويجب ان يكون هناك تنسيق واتفاق مسبق حـــول أي تصـــرف حـــيال هذه الموارد ، ويمكننا استقراء عدد من الأحداث التاريخية المهمة في الصراع ، والتي كانت نتيجة مباشرة لاستغلال موارد المياه ، كما هو الحال فـــي بـــناء الســـد العالي في مصر ، ومحاولات إسرائيل تحويل مجاري بعض الأنهار العربية ، وأعمال تركيا الجارية على مصادر مياه نهر الفرات ، إلى غير ذلك [44] .

ممـــا يعني أن استغلال الموارد المائية إلى درجة قصوى ، في بلد من البلدان ، أو في حالة الاستغلال المنفرد لمياه مورد واحد تشترك فيه أكثر من دولة مع تجاهل الأطراف الأخـــرى ، تكون مسألة المياه مناسبة لتفجير الصراعات ، على كافة المستويات محلياً ودولياً [45] .

ولهـــذا فـــإن الأمن المائي يعتبر جانباً من جوانب الأمن القومي ، لا يقل أهمية عن أي جانب آخر ، وتزداد أهميته باستمرار وحسب ظروف كل دولة ، ودرجة توفر مواردها المائية ، ويتناسب عكسياً ، فكلما تزايدت الموارد المائية لدى الدولة قلت درجة الاهتمام بالأمـــن المائـــي ، وكلمـــا نقصت هذه الموارد زادت أهمية الأمن المائي، حتى تصل لدرجـــة الحساســـية المفـــرطة ، وتكون الدولة في حالة حرب في سبيل الحصول على موارد مائية جديدة ، وبأي ثمن لأنها مسألة تتعلق بالحياة أو الموت .

4 ــ الجانب الاجتماعي :

ويمثله الأمن الاجتماعي .

يتردد مفهوم الأمن الاجتماعي بكثرة لدى علماء الاجتماع ، ويطلق عليه أيضا التماسك الاجتماعـــي ، والقوة الاجتماعية ، ويقصد به الحالة التى يكون فيها المجتمع متماسكا ، خالـــياً من كل مظاهر التردي ، ابتداء من السلبية ، وانتهاء بالجريمة، مروراً بانحطاط القـــيم الروحية ، وانهيار القيم الأخلاقية ، والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد

---

[43] احسان الشويكي ، الأمن المائي العربي ، الوحدة ، العدد 76 1991 ،ص 25

[44] مجدي صبحي ، مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،الأهرام ، القاهرة ، يناير 1994 ، ص ص 197 – 202

[45] التقرير الاستراتيجي العربي ، دراسة خاصة للموارد المائية في الوطن العربي 1988 ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، الأهرام ، ص 423 ،

الأصيلة ، وقتل الهمم وانهيار العزيمة ، حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم ، وانتشار التناقضات الاجتماعية ، وفقدان الهوية المميزة للأمة .
ويتطلب الأمن الاجتماعي دراسة المشاكل الاجتماعية ، بتحديد أية انحرافات عن القواعد والمعايير التى حددها المجتمع للسلوك السوي ، وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي ، مراقباً بدقة حتى لا تحدث فجوة في التوازن الاجتماعي [46].

إن الدولة أو الأمة التى تفقد توازنها الاجتماعي ، تكون أقرب إلى التفتت والاندثار ، كما أن الأمة التى تتنكر لماضيها وتنكر حاضرها وتلعن مستقبلها غير جديرة بالحياة ، حيث تتولد هذه النظرة المتشائمة لدى المجتمع ، نتيجة للتغيرات البنائية السلبية ، التى تحدث لدى الفرد والعائلة نتيجة القهر الاجتماعي ، وتنتقل إلى أنماط السلوك الاجتماعي ، مؤثرة على القيم والتوجهات التى تؤدي إلى صلاح الأمة ، وديمومتها وتطورها المستمر .
كما تلعب القيم والتوجهات الدخيلة وغير الملائمة دوراً رئيسياً في هدم المجتمعات، وانتكاسة مقوماتها ، وعاملاً من عوامل إعاقة التنمية والتقدم في هذه المجتمعات ، ولا سبيل لتجنب ذلك إلا بالمحافظة على القيم والمعتقدات والتوجهات الذاتية ، التى تعبر عن ماضي وحاضر ومستقبل الأمة .

5- الجانب الثقافي :

ويشمل هذا الجانب الأمن الثقافي والأمن الإعلامي .

أ. الأمن الثقافي : ظهر مفهوم الأمن الثقافي معبراً عن قدرة الدولة أو الأمة على الحفاظ على ثقافتها ، وتراثها ، وأنماط السلوك ، والاستهلاك ، واللغة ، والاعتزاز بالتاريخ ، إلى غير ذلك ، حيث إن لكل أمة ثقافة خاصة بها ، تميزها عن غيرها تحافظ عليها وتعتز بها ، وترى فيها وسيلة لوحدتها ، وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبنائها أمام التحديات الخارجية ، لان المجتمع الذي تنهار ثقافته ، أو تتفكك أمام الثقافات الأخرى ، يفقد ترابطه وتضيع ثقة أفراده بأنفسهم ، ويصبحون عالة على غيرهم ، كما يفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية ، وتتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم [47] .

كما يشمل الأمن الثقافي نشر ثقافة الأمة أو الدولة في أنحاء العالم، والترويج لها لغرض التمهيد لنشر أيديولوجيات معينة ، من منطلق أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، حتى في مجال المحافظة على الثقافة والتراث ، كذلك الدفاع عن الثقافة المحلية ضد الغزو الأجنبي ، لان الغزو الثقافي اكثر خطورة على الأمن القومي من الغزو

---

[46] د. محمد عاطف غيث وأخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة ، ط 1 1985 ، ص ص 280 – 284

[47] الطاهر وعزيز، الإنسان والمجتمع والثقافة ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 21 يونيو 1986 ، ص 8

العسكري المباشر ، على المدى الطويل ، لانه إذا تمكن من أمة مسخ شخصيتها القومية وخلق لها شخصية مشوهة غير واضحة المعالم ، تفقد القدرة والإدراك بسبب فقدانها لهويتها .

لقد أتبعت الدول الاستعمارية سياسات متعددة للقضاء على الثقافات الوطنية، التي كانت تواجهها بعد انتصاراتها العسكرية ، في مستعمراتها ، حيث اتبعت تلك الدول سبلاً معقدة ومتشابكة ، للوصول الى نقاط الضعف في كل ثقافة ، من أجل اختراقها ، فقامت بإلغاء اللغات المحلية وإحلال لغة المستعمر محلها ، وشوهت تاريخ وحضارة تلك البلدان وزعزعت الثقة لدى شعوبها في ثقافتهم وتراثهم وتاريخهم وحضارتهم ، وتركت بصماتها حتى بعد أن تحصلت تلك الدول على الاستقلال السياسي ، ولم تستطع في الغالب التخلص من التشويه الثقافي الذي خلفه الاستعمار الغربي الى درجة تنكر بعضها للغتها واستبدلها بلغة المستعمر السابق .

ب : الأمن الإعلامي : ظهر مفهوم الأمن الإعلامي كأحد ركائز الأمن القومي أخيرا، حيث تم استخدام أسلوب الدعاية بكثافة منذ الحرب العالمية الأولى ، لخدمة المجهود الحربي ، ثم تطورت هذه الوسيلة في العهد النازي في ألمانيا ، والعهد الفاشي في إيطاليا ، وزادت أهميتها منذ الحرب العالمية الثانية ، فاعتبرت الدعاية من الوسائل الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول[48] كما سبق ذكره .

ويتمثل الأمن الإعلامي في قدرة الدولة على دحض حجج الخصم، وخدمة أهداف الدولة ، وإيصال المعلومات التي تخدم قضاياها إلى العالم ، في الوقت المناسب ودون تشويه ، لهذا اهتمت الدول بوسائل الأعلام وقامت بتطويرها لخدمة أهدافها القومية .

وقد شاركت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمواصلات ، في زيادة حدة وخطورة هذه الأداة ، حتى أصبحت تهدد الأمن القومي للدولة ، إذا ما وجهت ضدها ، كما هو الحال بالنسبة للإعلام الغربي ، خصوصاً إعلام الولايات المتحدة الأمريكية الموجه ضد الأمة العربية ، بشكل مدروس ومكثف بسبب سيطرة الصهيونية عليه ، وعجز الأقطار العربية كبقية الدول النامية عن الرد على ذلك الإعلام بنفس القوة ، والقدرة المؤثرة لما يعاني منه هذا الإعلام من انخفاض درجة فاعليته ، لأسباب مادية وتكنولوجية ، وبشرية ، ولهذا لم تستطع الدول العربية خاصة والنامية عامة تحقيق أمنها الإعلامي ، وأمكن اختراقها إعلاميا ، وتشويه صورتها في العالم [49].

---

[48] د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص 447.

[49] د. محمد على عوني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة : مكتب الانجلو المصرية ،ط 2 ، 1981 ،ص 18

إن مفهـوم الحـرب الـباردة ، الـذي ساد لفترات طويلة يقصد به الحرب الإعلامـية ، والحـرب الدعائية ، لانه كان صراع دعايات ، تروجها كل دولة لخدمة سياستها الخارجية ، ونشر أيدلوجيتها وقيمها المختلفة .

وتعاني الدول النامية من استعمار إعلامي ، يهدد وجودها القومي، حيث تعتمد أغلـب تلك الدول على وكالات أنباء استعمارية ، تحتكر مسألة الأعلام ، ولهذا تحاول الـتحرر من التبعية الإعلامية ، بإيجاد وكالات أنباء خاصة تنقل الصورة الحقيقية منها وإليها ، لان الاعتماد على الآخرين في مجال الإعلام يؤدي إلى تأخير النمو السياسي ، والاقتصادي، وهو وجه آخر للإرث الاستعماري [50] .

إن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهما في كافة المجالات، خصوصاً في الصراع السياسـي ، والاقتصـادي ، الدائر بين الدول الصناعية والدول النامية حيث استطاعت الـدول الصـناعية بفضل إمكانياتها الإعلامية الكبيرة أن تحقق الغلبة في هذا المجال ، وتجعـل الـدول النامـية دولاً تعاني من التبعية الإعلامية ، بالرغم من كل محاولاتها للتخلص من هذه التبعية ، التى لا تقل خطورة عن التبعية السياسية والاقتصادية [51] .

وبسـبب هـذه الأهمية ، فقد أصبح للأمن الإعلامي شأن كبير ، وبدأت الدول تسـعى للـتحرر من التبعية الإعلامية ، باعتمادها على مواد إعلامية محلية، ووكالات أنـباء تخصـها ، تقـوم بـنقل وتـداول الأخبار التى ترغب هذه الدول في تداولها ، واشـتركت أغلـب الدول النامية في القنوات الفضائية لنقل وجهات نظرها ، عبر تلك القنوات الى كافة أنحاء العالم .

6ـ الجانب البيئي :

ويمثله الأمن البيئي .

بـدأ مفهوم الأمن البيئي يتداول بكثرة في السبعينيات ، من القرن السابق خصوصاً في المنظمات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ، حيث بدأت المخاطر تتضح بقوة نتيجة لتلوث البيئة أرضاً ، ومياها ، وهواء ، نتيجة مخلفات وعوادم الحضارة، حتى وصلت إلـى تهديـد الوجـود البشري برمته نتيجة لتصاعد هذه السموم والغازات الى طبقات الهـواء العلـيا ، وغلاف الكرة الأرضية. في الوقت الذي بدأت فيه الدول الصناعية، تبحـث عـن أراضي فضاء في الدول الفقيرة المتخلفة لدفن نفاياتها ، متناسية أن البيئة واحدة ، والتلوث يعم الجميع بشكل أو بآخر ، حيث تداركت هذه الدول النامية الخطورة الـتى سوف تتعرض لها بفعل هذه البقايا ، وكيف أن أمنها البيئي في خطر ، فأصبحت

---

[50] نبيل ابو الفتوح ، مجمع وكالات الأنباء ومؤتمر كولومبو ، الشورى طرابلس ، عدد 7 ، اكتوبر ، 1976 ، ص 131

[51] د. محمد على عوني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 19

ترفض مثل هذه الأفعال ، وتشهر بتلك الدول ، وترفض أي مقابل مادي ، لتسوية مثل هذه الموضوعات .

لقد أصبحت الأمم المتحدة تركز باهتمام كبير على مسألة حماية البيئة، والأمن البيئـــي ، باعتبارها مسالة دولية ، تناقش عبر المنظمات الحكومية الدولية ، حيث عقد أول مؤتمـــر دولـــي لبحث شامل لمسألة البيئة عام 1972 ، في أستوكهولم ، بحضور ممثلـــي ثلاث عشرة دولة ، وتمت مناقشة كافة جوانب البيئة حيث تقرر إنشاء برنامج للأمـــم المتحدة للبيئة (UIVEP) ، والذي قدم تقريرا يعتبر ناقوس الخطر الأخير ، بعد عشـــر ســـنوات في أكثر من 600 صفحة ، وتلى ذلك اجتماعات ومؤتمرات ولجان، وضـــرورة التركـــيز على تنمية قابلة للاستمرار ، حتى أصبحت مسألة البيئة والتنمية جـــزءا مهمـــا من المفاوضات السياسية بين الشمال والجنوب[52]. ثم تطور النظر إلى الأمـــن البيئي ليصبح مسألة داخلية لكل دولة ، يطلق عليها الأمن البيئي ، والذي يشكل أحد ركائز الأمن القومي .

لقد أصبح الأمن القومي أكثر شمولاً ، وتعدداً في جوانبه ، التى يناقشها عندما حاولـــت الأمم المتحدة بواسطة أمينها د. بطرس غالي تحديد خمسة أنواع من الأخطار الجديـــدة التى تهدد أمن الدول وشعوبها ، وهي ظهور قوي ذات طابع عالمي لا يمكن لأيـــة دولـــة أن تســـيطر عليه بمفردها، ومن بين هذه القوى أولاً : التدهور والتلوث المســـتمران للبيـــئة ، تفشـــي الأمراض ، مثل نقص المناعة المكتسب، والهجرة عبر الحـــدود الوطنـــية ، النزوح الجماعي للاجئين هرباً من الحروب والاضطهاد ، وثانياً الأخطار والكوارث الطبيعية المتزايدة ، وثالثاً : المجموعات الإجرامية الدولية المتعاملة فـــي المخـــدرات ، وغسيل الأموال ، وتجارة السلاح غير المشروع رابعاً : تهديدات دولـــية جديـــدة للسيطرة على الاقتصاديات الوطنية وخامساً: الغزو الثقافي نتيجة ثورة الاتصـــالات ، والتـــي تـــؤدي إلى تفكك اجتماعي ، بالإضافة إلى الانفجار السكاني ، وتدهور الصحة ، كل ذلك يؤدي إلى الشعور بعدم الأمن وتزايد الخوف [53] .

---

[52] هشام حمدان ، الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 185 ، 1994 ،ص ص 46 - 66

[53] د. بطرس بطرس غالي ، مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، السياسة الدولية ، السنة الواحدة والثلاثون العدد 119 يناير 1995 ص ص 8-17

ثالثاً : عناصر الأمن القومي

تـــتطابق عناصـــر الأمـــن القومي ، إلى حد كبير مع عناصر قوة الدولة ، وترتبط بشـــكل واضـــح بعناصـــر السياســـة الخارجية والمصلحة القومية ، نتيجة لتشابك هذه المفاهـــيم وامـــتزاج عناصـــرها ، مما أوجد حالة من الخلط لدى الكتاب والبحاث عند محاولاتهم تحديد عناصر كل مفهوم ، فنجد من يحدد مرتكزات قوة الدولة في:[54]

1ـ الرقعة السياسية وخواصها الطبيعية .
2ـ العنصر البشري أو السكان .
3ـ اقتصاديات الدولة ومقوماتها .
4ـ النظام السياسي للدولة والسياسيات التى ينتجها .

وإذ تعـــتمد الدولـــة علـــى هذه العناصر في بناء قوتها الذاتية فانها بالتالي ستعكس مقومات المصلحة القومية ، وتعبر في نفس الوقت عن عناصر مهمة في الأمن القومي، لا تكاد تختلف عليها دولتان .

ويـــرى بعـــض الـــبحاث أن الإمكانيات الحقيقية الكامنة لقوة أية دولة ، تقوم على الركائز التالية [55].

1ـ جغرافية الأرض .
2ـ الموارد الطبيعية .
3 ـ السكان .
4ـ الاستعداد العسكري .
5ـ نوع الدبلوماسية .
6ـ الطاقة التصنيعية .
7ـ التجانس الثقافي .

ورغـــم التوسع في هذا الطرح ، فمن الممكن دمجها في ركائز أساسية محددة ، تعتبر عناصـــر مهمة في بناء قوة الدولة ، ويمكن تحديدها في الوضع الجغرافي، والسكان ، والنظام الداخلي ، والقوة العسكرية ، والموارد الطبيعية .

ويحـــدد الـــبعض عناصر الأمن القومي التى على أساسها توضع خطة الأمن القومي، فيما يلي [56].

1- مكانة الدولة وإمكانياتها المادية والفنية .
2- المصالح القومية (مصالح الدولة ومصالح الأمة) .
3- صلة الدولة بالمنظمات الدولية والإقليمية .
4- مجموعة المصالح الأيديولوجية التى تتبناها الدولة .

---

[54] د. امين محمود عبد الله ، في اصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ط1 ، 1977، ص 155

[55] د. عمر محمد على ، تنمية القوة الذاتية العربية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي حول الاستعمار والفراغ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي 1986

[56] عميد محمد عبدالكريم ، الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص ص 68 – 71

ويلاحظ من السرد السابق لعناصر الأمن القومي ، أنها لا تختلف كثيراً من دولة إلى أخرى ، ولكن الاختلاف يكمن في خطة الأمن القومي لدى كل دولة ، أو ماتراه مرتكزات أساسية لأمنها القومي .

ويتحكم في خطة الأمن القومي ، عوامل كثيرة أهمها الإيديولوجية ، والإمكانيات والتصور الذي تتميز به كل دولة لمسألة الأمن القومي ، كما تتحكم فيه الأوضاع الدولية وإمكانيات العدو إن وجد .

ويمكننا إجمال عناصر الأمن القومي في الآتي :

1- غياب التهديد الخارجي

2- إمتلاك القدرة على صد العدوان .

أ. بقوة ذاتية .

ب. بارتباطات خارجية .

3ـ وجود خطة الأمن القومي (المرتكرات والادوات)

1- غياب التهديد الخارجي :

يتمثل التهديد الخارجي ، إما في عدوان مباشر ، أو عدوان غير مباشر ، حيث أن العدوان المباشر يأخذ شكل الغزو العسكري ، وهناك الكثير من الأمثلة المعاصرة كالتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1986 ، والتدخل الأمريكي في شيلي عام 1974 ، وغير ذلك [57] . أما العدوان غير المباشر ، فهو أكثر انتشاراً ويأخذ أشكالاً متعددة ، كالحصار بكافة أنواعه، الحصار العسكري ، والحصار العلمي، والحصار التكنولوجي ، والاقتصادي وغير ذلك ، كما يمثل الغزو الثقافي والفكري ، عدواناً غير مباشر ، حيث أن السيطرة الاستعمارية بالوسائل الثقافية تكون أكثر استقراراً واستمراراً من الوسائل العسكرية [58]. كما ان محاولة الإخلال بالتوازن في القوى يشكل تهديداً غير مباشر للدولة، وكذلك النشاط الهدام الذي تسلكه بعض الدول عن طريق أجهزة مخابراتها وعملائها ، يعتبر عدوانا غير مباشر ، وقد يتحول في لحظات إلى عدوان مباشر [59] .

ويمكن للدولة أن تكون بمنأى عن التهديد الخارجي ، إذا كانت بعيدة عن الأخطار التى أشرنا إليها ، حيث إن هذه الأخطار قد تكون غير موجودة بالنسبة لاية دولة، إذا استطاعت أن تتبع سياسات معينة ، تحقق لها ذلك ، مثل سياسة الحياد التي

---

[57] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية والدولية ، مرجع سابق ، ص ص 276 – 282 .

[58] نفس المرجع السابق ، ص 567

[59] أحمد هاني ، الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ، مرجع سابق ، ص ص 233 – 258

كثـيراً ما تبعد الدولة عن الصراعات الدولية ، كما هو الحال بالنسبة لسويسرا ، والتى أبعدتهـا كثـيراً هذه السياسة إلى حد ما عن التهديد الخارجي . كذلك تسعى الدولة في سـبيل تجنـب الأخطـار الخارجـية ، الى التمسك بتطبيق القانون الدولي ، والالتزام بالمواثـيق الدولية ، واحترام الدول الأخرى ، باتباع سياسة المهادنة ، وحسن الجوار ، وعدم التعرض بأي شكل لأية دولة أخرى مما يثير غضبها فتلجأ إلى الانتقام .

ولتشـابك العلاقـات الدولـية ، وتـنازع الإرادات في سبيل تحقيق المصالح القومـية، أصبحت ظاهرة الصراع الدولي دائمة ، ومن الصعب تصور النسق الدولي بدونهـا، ولذلك من المستحيل غياب الخطر الخارجي كلياً [60] ولهذا تسعى كافة الدول لتحقيق أمنها ببناء قوتها ، وامتلاك القدرة على صد أي عدوان خارجي.

2- امتلاك القدرة على صد العدوان :

أي قـدرة علـى صـد أي عدوان خارجي بإمكانياتها الذاتية ، أو بارتباطاتها الخارجية.

أ. الإمكانيات الذاتية للدولة :

وتتمـثل فـي موقـع الدولـة ، وخواصـها الطبيعـية ، وإمكانياتها البشرية والاقتصادية ، ودرجة استقرارها السياسي .

1) موقع الدولة وخواصها الطبيعية .

لموقـع الدولـة وخواصـها الطبيعية ، أهمية كبرى في بناء قوتها ، وتحديد سياسـتها الأمنـية المناسـبة لهذا الموقع ، حيث أثبتت الأحداث أن التقدم التكنولوجي الهـائل ، فـي مجـال الأسلحة الاستراتيجية كالصواريخ العابرة للقارات ، واستخدام الفضـاء ، لـم يفقد العامل الجغرافي أهميته ، بل استم ت هذه الأهمية ، خصوصاً أن ثبات هذا العنصر يتيح للدولة فرصة اختيار السياسة الأمنية المناسبة لهذا الموقع لأن : " الجغرافـيا عامل حيوي لتحديد سياسة الأمن فإن كان التاريخ قابلاً للتغيير وان كانت العوامـل الأخرى تدخل فيها الناحية التقديرية إلى حد كبير فإن عامل الجغرافيا ثابت لا يمكن تغييره أو تبديله وهو بمثابة الحقيقة الكبرى التى تحدد اتجاهات الأمن "[61].

ولكـن هـذا لا ينفـي التغيـير الذي يحدث في نظريات الجغرافيا السياسية ، كـنظرية (ماكندر) أو نظرية (ماهان) أو نظرية (سبيكمان) ، فمثل هذه النظريات والتى أعطت أهمية مطلقة للموقع الجغرافي في بناء قوة الدولة ، لم تعد كالسابق ، فقد

---

[60] لمزيد من تفسير ظاهرة الصراع د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص ص 223 – 259

[61] أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص 179

أثـــر التقدم التكنولوجي في تقديراتها ، ودرجة ضوابطها ، بالرغم من أنها تحمل افكاراً استراتيجية فاعلة في بعض الأحيان [62] .

وموقـــع الدولة قد يكون على شواطئ بحار ، أو محيطات ، وقد تكون الدولة علـــى هيئة جزيرة ، أو مجموعة جزر ، أو تكون داخلية ليس لها شواطئ بحرية ، او لها ضفاف أنهار ملاحية ، وقد تقع الدولة أحياناً وسط دولة أخرى ، أي تحيط بها من جمـــيع الجهات . ودرجة أهمية الموقع الجغرافي ، تتغير من عصر إلى عصر ، حيث قامـــت الامبراطوريات الكبرى في فترة تاريخية على ضفاف الأنهار ، ومصادر المياه المهمـــة ، ثـــم أصـــبح البحر المتوسط أهم موقع جغرافي ، وقامت على شواطئه أهم الحضـــارات ، وفـــي فترة أصبحت للجزر التى تقع في طريق التجارة أهمية لحصانة موقعهـــا كبريطانيا واليابان مثلاً ، وأخيراً أصبحت الدول التى تقع على المحيطات ذات أهمية كبرى .

كمـــا ان موقع الدولة من حيث القرب أو البعد من مناطق التوتر ، أومن العدو القائم أو المحـــتمل، يؤثر في قوة الدولة وخطة أمنها القومي ، كما يؤثر حجم الدولة ومساحتها وشـــكلها في قوتها ، وللمناخ تأثير على الحياة النباتية والإنتاجية و الحيوانية ، زد إلى ذلـــك التركيب الجيولوجي لأرض الدولة ، من حيث توفر المعادن والموارد الطبيعية ، كل ذلك يؤثر في بناء قوة الدولة ودرجة اعتمادها على ذاتها ، كما تلعب مصادر المياه المتوفرة دوراً مهماً في بناء قوة الدولة وخلق الاستقرار واستمرار الحياة فيها .

2) الإمكانات البشرية والاقتصادية :

أ. الإمكانيات البشرية .

تمـــثل الإمكانيات البشرية عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة ، حيث تشمل هـــذه الإمكانـــيات عدد السكان ، ونسبة الشباب بينهم ، وإمكانياتهم العلمية ، ومقدرتهم الذهنـــية والإنتاجـــية ، وتركيباتهم الاجتماعية والنفسية ، وحالاتهم المعنوية، إلى غير ذلـــك. فالإنسان هو رأس المال البشري الذي تسعى أغلب الدول لاستثماره، لأن اهتمام اية أمة بمستقبلها يعني اهتمامها بالإنسان الذي يمثل إرادة تلك الأمة ووسيلتها من أجل تحقيق مستقبلها على نحو يرضي طموحاتها وتصوراتها [63] .

---

[62] د. امين محمود عبدالله ، في أصول الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق

[63] د. جيهان حنى و د .سليمان القدسي ، الاستثمار في رأس المال البشري ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، عدد 87 ، مايو 1986 ، ص 103

ولا يخفـــى على أحد أهمية العنصر البشري ، في بناء قوة الدولة العسكرية، والاقتصادية ، لدرجة أن هناك دولاً لا تعتمد في قوتها إلا على كفاءة العنصر البشري، كما هو الحال في اليابان .

وهـــناك دول كثـــيرة لديهـــا إمكانـــيات اقتصادية هائلة خصوصاً في الموارد الطبيعية ، والثروات الكبيرة ، إلا أنها تعاني من تخلف وتبعية بسبب ضعف إمكانياتها البشرية ، التي تكون خاملة ، وغير مدربة ، وغير موظفة لخدمة اقتصادياتها .

فالإمكانيات البشرية تشمل مواصفات كثيرة ابتداء من وجود الشخصية القوية ، إلـــى الايـــدي العاملـــة الماهرة ، الى التجانس الثقافي وغير ذلك . وهذه المواصفات ، تعـــتمد فـــي تنميتها على خطط الدولة لاستثمار العنصر البشري ، وتقديرها للكفاءات العلمـــية والمهنية ، حتى تحافظ على هذه الكفاءات من الاندثار او الهجرة مما يضعف الدولة ، ويحرمها من أحد عناصر قوتها .

ب . الإمكانيات الاقتصادية :

تتمثل الإمكانيات الاقتصادية في توفر الموارد المادية والطبيعية ووجود قاعدة صناعية قوية وتوفير حد معين من الاكتفاء الذاتي .

وتعتبر الإمكانيات والموارد المادية والطبيعية من أهم عناصر قوة الدولة[64] ، وهي في نفس الوقت تمثل دعامة رئيسية لتحقيق الأمن القومي .

والمـــوارد منها المتاحة ومنها التي يمكن استغلالها ومنها المفترض وجودها، كمـــا تملك الدول موارد خارجية كالاستثمار الخارجي ، ويمكننا إجمال الموارد المادية والطبيعية في الآتي: [65]

1. الموارد الغذائية :

ويمـــثل هذا المورد أهمية بالغة ومتزايدة بالنسبة لقوة الدولة من خلال تحقيقه للأمـــن الغذائـــي، والذي يعتبر الشغل الشاغل بالنسبة لكافة دول العالم ، نتيجة لنقص الغـــذاء مقابل الزيادة الكبيرة في عدد السكان في العالم . ورغم صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتـــي مـــن الغذاء إلا أنه يمكن توفير الحد الأدنى منه في الداخل حتى تستطيع الدولة الصمود أمام أي حصار غذائي قد تتعرض له .

---

[64] د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص ص 117 – 180

[65] د. أمين محمد عبدالله ن في أصول الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص ص 107 – 130

2. الموارد المعدنية :

وتلعب الطبيعة الدور الأساسي في توزيع هذا المورد بين دول العالم ويتصف هذا التوزيع بعدم العدالة ، حيث توجد دول تتمتع بموارد معدنية كثيرة بينما تحرم دول أخرى من أية معادن وتقسم الموارد المعدنية إلى :

أ- موارد الطاقة المعدنية :

كالفحم والنفط والطاقة النووية ، ولا يخفى على أحد أهمية هذه الموارد في بناء قوة الدولة سواء بالاكتفاء الذاتي ، من هذه الموارد ، أم التصدير أو التهديد باستخدامها كسلاح وقت الحاجة ، لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية معينة .

ب - المعادن الإستراتيجية :

كالصلب والنحاس والالومنيوم والرصاص والزنك والقصدير والمنجنيز والنيكل وغيرها وتقسم هذه المعادن من حيث أهميتها إلى :

- مواد إستراتيجية : وهي مواد ضرورية للدفاع القومي .
- المواد الحرجة : وهي أقل أهمية من الأولى ويمكن الحصول عليها من الداخل او الخارج .
- المواد الأساسية : وهي متوفرة سواء أثناء الحرب أم السلم ، والحصول عليها ميسور.

3) الصناعات التحويلية :

وأهمها الصناعات العسكرية ، المتعلقة بأدوات الحرب وآلياتها ، لأن الاعتماد على استيراد السلاح والمعدات الحربية يعتبر ضعفاً للدولة ويشكل تهديداً لأمنها القومي. وتعتبر صناعة الحديد والصلب أهم الصناعات التي ترسي قاعدة صناعية قوية، وتدعم باقي الصناعات ومصدراً مهما لقوة الدولة .

4) الاكتفاء الاقتصادي الذاتي :

يحدث الاكتفاء الذاتي عن طريق حماية وتنمية الزراعة والصناعة المحلية و الاعتماد على النفس في الغذاء والمواد الاستهلاكية الأخرى ، وعدم المبالغة في استيرادها والتركيز على توفير المعدات الصناعية وتطوير ومسايرة التقدم التكنولوجي واختيار الأفضل منها للمجتمع والمناسب لعاداته وتقاليده .

3- درجة الاستقرار السياسي :

تعتمد قدرة الدولة على مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية ، الى حدٍ كبير على درجة الاستقرار السياسي ، لانه بدونه لا يمكن للدولة أن توظف إمكانياتها لهذا الغرض ، لان تصدع الجبهة الداخلية يتيح للعدو اختراقها في كافة نقاط الضعف ، اجتماعية كانت أم اقتصادية .

ولهـذه الأسباب نجد إلدول المعادية تنتهز الفرص لتنفيذ عدوانها عندما يكون الخصـم فـي حالـة عدم استقرار سياسي ، بحيث تكون الجبهة الداخلية متصدعة في الكثير من جوانبها .

ويعـتمد الاسـتقرار السياسي على الشرعية الداخلية والتي تأتي بدورها نتيجة الرضـا والقـبول من قبل المواطنين لنظام الحكم ، إما الاستقرار السياسي الذي يتولد نتيجة للقهر واستخدام العنف فإنه مؤقت لا يعتمد عليه عند مواجهة الأخطار الخارجية.

وعند تحليلنا لظاهرة الرضا والقبول لدى الشعب ، نجدها تتولد إما لان الشعب يعتـبر نظام الحكم معبراً عن إرادته السياسية ، أو لأن هذا النظام يحقق للشعب إشباع رغـباته الاقتصـادية والاجتماعية وقد يكون بسبب الشعور بانه لا وجود لبديل أفضل منه، كما أن الشرعية تقررها القيم والتوقعات الاجتماعية التي يستطيع النظام مسايرتها وتحقق أهداف الجماعة [66].

وتـتحكم عوامـل مـتعددة فـي قبول أفراد الجماعة لنظام الحكم مثل درجة الديمقراطية السائدة في الدولة ، وإلى أي حد يشارك الفرد في إصدار القرار السياسي ، وكذلـك درجـة التماسـك الاجتماعي ، والابتعاد عن الطائفية والقبلية ، بالإضافة إلى مسـتوى المعيشـة فـي الدولة ، فكلما استطاعت الدولة تحقيق مستوى افضل لافراد الجماعة ، فكلما زاد رضاهم عنها وقبولهم لها .

كـل هـذه العوامل تشكل أداة الاستقرار السياسي ، والذي يعتبر من العوامل الأساسية لقوة الدولة .

ب. إمتلاك القوة بالارتباطات الخارجية للدولة :

تسـعى بعض الدول من أجل تحقيق أمنها القومي ، إلى ربط مصيرها بالدول العظمى بصورة أو بأخرى ، خصوصاً بعد تأكد هذه الدول ان سياسة الأمن الجماعي ، الـتى سـعت إلـيها بعد الحرب العالمية الأولى ، وإنشاء عصبة الأمم ، وبعد الحرب العالمـية الثانية ، وقيام منظمة الأمم المتحدة ، لم تحقق أهدافها حيث فشلت في تحقيق الأمن والاستقرار الدولي ، وبالتالي لم تحقق هذه المنظمات الأمن القومي لأية دولة .

لذلـك لجـأت دول كثـيرة ، في سبيل ضمان أمنها القومي إلى سياسة الأمن الإقليمـي، بـربط مصـيرها بالأحلاف العسكرية ، خصوصاً حلف (وارسو) ، قبل انهـيار الاتحـاد السـوفيتي وتفكك هذا الحلف ، بينما ارتبطت مجموعة أخرى بحلف الأطلسـي (ناتو) . كما أن هناك دولاً صغيرة تعتمد على التحالفات الاستراتيجية مع دول كـبرى مـثل مـا يسمى بدولة إسرائيل ، وكذلك دول عربية مثل الكويت التى

---

[66] د. فاروق يوسف احمد ، القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ،1984 ،ص 23

ارتبطت باتفاقيات متعددة في الجانب الأمني مع دول كبرى نتيجة لتجربتها المريرة السابقة من غزو العراق لها . وينطبق ذلك على العديد من دول العالم . لتضمن الاستفادة من مظلتيهما النوويتين وقواتهما ، وقواعدهما العسكرية المنتشرة، حيث ارتبطت دول أوربا الغربية بأمن الولايات المتحدة الأمريكية ، ارتبطت دول اوربا الشرقية بأمن الاتحاد السوفيتي، بالإضافة لارتباط دويلات أخرى هامشية من بعيد بهذين الحلفين . ويحاول حلف الناتو الآن أن يضم إليه بعض دول أوربا الشرقية السابقة ، في تحالف جديد ، لم تتضح معالمه بعد ، كما أن هناك دولاً أخرى تخضع سياستها الخارجية ، لتعليمات دول كبرى في سبيل حمايتها ، وتوفير السلاح لها بالمجان ، لعدم قدرتها ذاتياً على حماية وتحقيق أمنها القومي ، وهي سياسات غير مجدية، لان القوة الذاتية هي الدعامة الأساسية لتحقيق الأمن للدولة ، وهو المبدأ الذي تسعى كافة الدول لتحقيقه ، لأنه الضمانة الحقيقية لأمنها ، وهو الركيزة التى لاغنى عنها ولكنه مكلف للدولة خصوصاً في ظل التقدم الهائل في الأسلحة وتكلفتها الباهضة، والتغير السريع في تكنولوجيا السلاح .

3- إعداد خطة للأمن القومي :

في هذا العنصر من عناصر الأمن القومي تحديداً ، تتضح الاختلافات بين الدول تبعاً لتصوراتها لمسألة الأمن ، والأيديولوجية التى تعتنقها ، وإمكانياتها المتوفرة، وعلاقاتها الدولية ، وما تسمح به الأوضاع الراهنة ، والمستقبلية عند إعداد هذه الخطة.

فالدولة تملك عدداً من الأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية ابتداء بالدبلوماسية وانتهاء بالحرب مروراً بالأدوات الاقتصادية والإعلامية والدعاية وغيرها ، ومن خلال قدرتها على توظيف هذه الأدوات ، تقوم خطة الأمن القومي للدولة .

وبالرغم من هذه الاختلافات ، إلا أنه يمكن تحديد بعض الإجراءات التي تتخذها أية دولة في الغالب ، والتى تعتبر مرتكزات للأمن القومي ، وهي :

أ- إصدار قوانين تتعلق بالأمن القومي :

فالكثير من الدول تضع تشريعات خاصة ، بمسألة الأمن القومي ، تحدد الكيفية التى تتعامل بها الدولة مع القضايا المتعلقة بهذه المسألة ، وكثيراً ما يحمل هذا القانون اسم قانون الأمن القومي ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية [67].

وتلجأ دول العالم الثالث ، وبعض الدول المتقدمة ، أيضاً إلى إصدار قوانين طوارئ ، تحكم بمقتضاها البلاد في سبيل تحقيق الأمن القومي ، أثناء الظروف غير

---

[67] بخصوص قانون الأمن القومي الأمريكي لعام 1974 ، هاري يوش وآخرين ، علم إقتصاد الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص 49

العاديـــة ، والتـــي تشـــعر فيها الدولة بأنها مهددة بأية أخطار سواء من الطبيعة أو من البشر.

ب- إنشاء مؤسسات تتعلق بالأمن القومي

ومثال ذلك المجالس التى تحدد خطط الأمن القومي وترسم مستقبل البلاد ، وقد تحمل اسم (مجلس الأمن القومي) كما هو الحال في عدد من البلاد المتقدمة ، وأحياناً تعطى لها أسماء أخرى كالمجلس الاستشاري أو غرفة العمليات .

كمـــا تم إنشاء مؤسسات متعددة لخدمة الأمن القومي ، كمراكز المعلومات والدراسات الإســـتراتيجية ، ومعـــاهد الأبحـــاث المختلفة ، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية التي تنفذ برامج الأمن الوقائي ، والتى تقوم بتنسيق وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

ج ــ تحديد سياسة معينة لخدمة الأمن القومي :

كثـــيراً ما تقوم خطة الأمن القومي على الاعتماد على سياسات معينة كسياسة الأمـــن الإقليمـــي ، أي التحالف مع دول أخرى لتحقيق الأمن ، وفي الغالب يكون هذا التحالف مع دول كبرى ، لتتمتع الدول الصغرى بحمايتها [68]. ولكن هناك بعض الدول تـــرى أنه لا مصلحة لها في الارتباط بالدول الكبرى ، عن طريق أحلافها او علاقاتها المشـــبوهة ، فـــتلجأ إلى سياسة الحياد وعدم الانحياز كوسيلة لإبعادها عن الصراعات الدولية.

وقـــد رأت الـــدول الكـــبرى ، في فترات لاحقة أن سياسة التعايش السلمي ، وتخفـــيف حـــدة الحـــرب الـــباردة بينها ، تحقق لها الأمن المنشود ، كما يحاول العدو الصـــهيوني أن يـــرفع شـــعار الـــتعايش الســـلمي مع العرب من أجل تحقيق التوسع والاســـتقرار المرحلـــي الذي يحتاجه لتنفيذ خططه المستقبلية وفي نفس الوقت يرى أن سياسة أو شعار الحدود الآمنة لإسرائيل ، هو الذي يحقق أمنه المطلوب .

وخطـــة الأمن القومي ، تشمل عدة جوانب بالإضافة الى السياسات السابقة حيث تشمل الجانـــب السياســـي والجانب العسكري والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وغير ذلـــك . ولكل دولة أسلوبها الخاص في معالجة هذه الجوانب ، لتحقيق أمنها كما تتحكم فيها عوامل متعددة ، وتفرض عليها أحياناً انتهاج سياسة بذاتها ، لتحقيق أمنها .

---

[68] د. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ط 2، 1986 ،ص ص 137 ــ 149

الخاتمة :

بعد أن تناولنا أحد أهم موضوعات العلاقات الدولية وهو الأمن القومي كمفهوم وجوانـــب وعناصـــر يمكننا إدراك أهمية هذا الموضوع وضرورة التعمق في دراسته والاهـــتمام بـــه لنوضح اللبس الكبير الذي يعانيه مفهوم الأمن في مجتمعاتنا العربية ، والـــذي تقشعر الأبدان أحياناً لتوظيفه لأغراض غير إنسانية في بعض البلدان المتقدمة والمـــتخلفة على حد سواء رغم انه موضوع حيوي ويشكل مرتكزاً أساسياً لأية سياسة خارجية مهما كانت أيدلوجياتها التي تنتمي إليها .

وبعد وضوح أهمية هذا الموضوع سنقدم في بحث آخر من سلسلة دراسات في العلاقـــات الدولية الإطار العام لمفهوم الأمن القومي العربي وضرورة إيجاد صياغة له تتناسب مع المتغيرات العربية والدولية الراهنة .

المراجع

اولاً الكتب العربية

1ــ أحمد هاني ، في الجاسوسية بين الوقاية والعلاج (د.ط.ت.د.م) .

2ــ د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السايسية الدولية ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل .

3ــ د. أمين الساعاتي ، الأمن القومي العربي صياغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 1 1993 .

4ــ د. أمين محمود عبدالله ، في أصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، 1977 .

5ــ أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الأسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ، ط1 ،1975 .

6ــ أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، بيروت ، معهد الإنماء العربي 1984 .

7ــ امين هويدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيرها على التنمية الديمقراطية دار الشروق ، ط 1 ، 1991 .

8ــ د. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ط2، 1986.

9ــ د. زياد حافظ ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط1 1976 .

10ــ د. فاروق يوسف الد ، القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1984 .

11ــ د. عبدالله عبدالقادر ، ود . عصام ابو الوفا ، مقومات الأمن الغذائي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، البيضاء ، ليبيا ، 1980 .

12ــ د. عطا زهرة ، في الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي .

13ــ محمد عاطف غيث وأخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ط1 ، 1985 .

14ــ محمد عبدالشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بيروت ، دار الوحدة ، 1981 .

15ـ عمـــيد محمد عبدالكريم ، الأمن القومي ، القاهرة ، ط1 ،مطبعة الشعب . 1975
16ـ فريق أول محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، بيروت ، دار الوحدة ، ط2 ، 1983 .
17ـ د. محمد علي العويني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة مكتب الانجلو المصرية ، ط2 ،1981 .

ثانياً : الكتب المترجمة .

1. بن جافي . هـ . وليامز وهارولد كليم ، اقتصاديات الأمن القومي والأمن المتبادل ، الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية، واشنطن 1964 .
2. هـــاري يوشـــي براون وهارولد كليم ، علم اقتصاد الأمن القومي ، الكلية الصـــناعية للقـــوات المسلحة الأمريكية، واشنطن ، ترجمة خاصة ، ط3 . 1962

ثالثاً : الكتب الأجنبية

1- Edward E . Azar and c . In moon (Natiional security in the world center for international development & conflict management , university of maryland , 1988
2- see Kenneth twitchett , editor , international security (oxford university dress , London 1971)
3- Kenneth N walls . theory of international politics . Adulation Wesley publishing company INC , 1979
4- Mos A. jordan and William j . Taylor Jr (American National security) Revised Ed , John Hoopkins university press 1984
5- Roberto. Kehanan and Joseph s . Nye (power & inter dependence , little and company boston 8 1977
6- Roberts macnamarna ,the essence of security (N – Y 1968)

رابعاً : الدوريات :

1. آثر اريان ، الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية ، الرأي العام ، 1997 ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 18 .
2. إحسان الشويكي ، الأمن المائي العربي ، الوحدة ، العدد 76 ، 1991 .
3. أحمـــد أبراهـــيم محمـــود ، الأمن في ظل التسوية ، اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية السياسية الدولية ، العدد 119 يناير 1995 .
4. الطاهـــر وعزيـــز ، الإنسان والمجتمع والثقافة ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 21 يونيو ، 1986 .
5. د. بطـــرس غالـــي ، مكافحـــة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، السياسة الدولية ، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 119 ، يناير 1995 .

Series Studies in the International Relations The National Security

Dr.Abdalla . M.massoud *

The national security is an important factor in the international relationsnbjects, though it is the most significat target of the foreign policy for any state. This Concept has been known clearly after the national state- notion, when it became a field of study after ww II and used conclusively to contain various sides of local and abroud environments particulary when Robert Mecnamra put a new concept that goes beyond the military side to include many questions in the economic development and hence it corrolated with this development. The national Security is that a ction taken liy the stat within its own power to keep its unity and its benefits in the present and in the Future which takes the international changes into consideration.

Some states has exploited this concept in colonial and Sattelment claims such as isreal.

The United States, in pretending to ensure its national Security has gone for to interven in other States' affairs. The national Security has different various sides such as military politic, economic, social, coltural, medical, environmental and so no. There are specific factors that should be available for the state, in order to, ensure its minimum national Security like the relative absence of external threat and the ability to shield hostility either by using its own power or by the international ret treaties, in like mannar there must be a plan for the national Security which is able to corried out and thus laid clearly. This plan should follow rules that related to the national Security and to the institntions which help to make different policies and choose the best action for the state to accomplish its national Security.

The next articale of this series will talk about the Arab National Security and what related to it

---

*Assistance Prof. Of Political Science , Garyounis University.